

أجود التقريرات

[276] ذلك لما دل من الروايات على صحة ذلك وأما جواز نذر التطوع في وقت الفريضة

فهو من جهة أن الصلوة في نفسها عبادة راجحة يجوز تعلق النذر بها فتكون بعده واجبة وتخرج بذلك عن موضوع التطوع في وقت الفريضة فلا تشملها الأدلة المانعة عن التطوع وقت الفريضة إذا المفروض أن فعل الصلاة المنذورة قبل الفريضة فعل الواجب لأفعل المندوب (وبالجملة) ما ذهب إليه صاحب الجواهر (قده) يبتنى على عدم اعتبار الرجحان في متعلق النذر حين العمل وكفاية الرجحان حين النذر وينافى ما دل على اشتراط صحة النذر بعدم كون متعلقة محللا للحرام لأن الاشتراط المزبور يستلزم انحلال النذر عند استلزام الاتيان بمتعلقه لنرك الحج، ثم انه إذا لم يكن شيء من التكليفين المشروطين بالقدرة شرعا ساقا على الآخر زمانا فربما يقال بتقديم ما كان ملاكه اهم من الملاك الآخر لكنك ستعرف في القسم الثالث انشاء الله تعالى أن الاهمية انما توجب التقديم فيما إذا كان كل من الملاكين تاما وفعليا وأما في مثل المقام المفروض فيه اشتراط الخطاب في كل من الطرفين بالقدرة الشرعية وانه لا قدرة للمكلف على امثال كلا الخطابين فلا محالة يكون احد الخطابين واجد الملاك دون الآخر والاهمية على تقدير وجود الملاك في طرف لا تكشف (1) عن وجوده في

1 - لا يذهب عليك أن ما افيه في المتن من أن

كون الملاك اهم من غيره على تقدير وجوده لا يكون موجبا للترجيح في موارد الشك في وجوده وان كان صحيحا في باب المعارضة فلا يقدم احد الدليلين على الآخر بمجرد كون ملاك الحكم في مورد اهم من ملاك الحكم الآخر مع فرض التساوى بينهما من بقية الجهات الموجبة لترجيح احد الدليلين على الآخر الا انه لا يتم في باب التزاحم إذ لا مناص فيه من تقديم ما يكون الملاك فيه اهم من ملاك الآخر ولو كانت القدرة معتبرة في كل منهما شرطا شرعا وذلك لأن شرط فعلية ملاك الواجب المفروض كونه اهم من غيره وهى القدرة عليه متحقق وجدانا إذ المفروض كونه مقدورا عقلا وعدم المنع من صرف القدرة فيه شرعا فلا وجه لتفويت المولى الملاك الاهم بعدم الامر به وهذا بخلاف الواجب الآخر فانه وان كان مقدورا عقلا الا أن الزام المولى بصرف القدرة في غيره يوجب عجز المكلف عن ايجاده وسالبا لملاكه فما افيد في المتن من الحكم بالتخير بين الواجبين في هذا الفرض انما يصح في فرض احراز تساوى الملاك بينهما أو احتمال كون كل منهما اهم من الآخر فتدبر ذلك جيدا (*)